

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
-قسم علوم التسيير-
السنة ثانية ماستر؛ تخصص: إدارة مالية.

السنة الجامعية: 2022/2023.
التاريخ: 10 جانفي 2023
التوقيت: 10:00-08:30

الاسم:.....
اللقب:.....
الفوج:.....
رقم التسجيل:.....

الإجابة النموذجية في مادة إدارة السياسة النقدية

أجب عن الأسئلة التالية مع ضرورة التزام الدقة في الإجابة

1. ساهمت عدة أسباب في تزايد تطبيق استراتيجية استهداف التضخم؛ أذكر ثلاثة منها؟ (1,5 نقطة)

- ارتفاع معدلات التضخم في العديد من دول العالم بما أثر على معدلات النمو الاقتصادي فيها؛
- مرونة تطبيق هذه الاستراتيجية حيث يعمل البنك المركزي بحرية كاملة واختيار الأدوات اللازمة للوصول بمعدل التضخم إلى المستوى المطلوب.

- تعتبر هذه الاستراتيجية النواة الأساسية لخفض عجز الموازنة العامة؛ وهذا ما أثبتته الواقع العلمي في عدة دول.

2. يؤثر الارتفاع في مستوى الأجور على جانبي العرض والطلب الكليين بما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم؛ وضح ذلك؟ (2 نقطة)

- جانب العرض الكلي: ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بما يؤدي بدوره إلى رفع أسعار المنتجات النهائية (ارتفاع المستوى العام للأسعار) ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للأجور؛

- جانب الطلب الكلي: ارتفاع مستويات الأجور يوجه النسبة الأكبر منه إلى الاستهلاك وفي ظل ثبات العرض الكلي وتزايد حجم الطلب الكلي (نتيجة لتزايد الأجور) يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

3. ما لمقصود بالأدوات المباشرة للسياسة النقدية؛ ومتى يلجأ البنك المركزي إلى استعمالها؟ (1,5 نقطة)

يقصد بالأدوات المباشرة تدخل البنك المركزي بنفسه وبأدواته ووسائله الذاتية للتأثير على حجم الائتمان وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية المرغوبة؛ ويلجأ البنك المركزي لاستعمال هذه الأدوات في حالة: لم تستطع الأدوات الأخرى (الكمية والنوعية) للسياسة النقدية تحقيق الأهداف المرجوة؛ أو بهدف التدخل المباشر لتعزيز فعالية كل من الأدوات الكمية والنوعية.

4. تستهدف السياسة الانتقائية للقروض (1,5 نقطة): التأثير على في وفرة الائتمان المصرفي؛ كميته؛ والجهة التي يوجه إليها.

وهي في سبيل ذلك تستخدم عدة إجراءات؛ أذكر ثلاثة منها؟ (1,5 نقطة)؟

- التمييز في أسعار الفائدة على القروض الممنوحة حسب القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية؛

- فرض أسعار تفضيلية لمعدل إعادة الخصم للتأثر في حجم القروض الممنوحة؛

- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي بهدف كبح الطلب الكلي.

5. ترتبط فعالية معدل إعادة الخصم بمستوى النشاط الاقتصادي في الدولة؟ (1 نقطة)

فعلى الرغم أحيانا من خفض معدل إعادة الخصم من قبل البنك المركزي بهدف تشجيع عمليات الاقتراض وضخم المزيد من السيولة، إلى الأفراد لا يقبلون على الاقتراض وذلك بسبب انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي في الدولة والذي لا يشجع على الاستثمار.

6. من بين الوظائف الحديثة للنقد؛ إدارة السياسة النقدية اشرح هذه الوظيفة؟ (1 نقطة)

حيث تستخدم السلطات النقدية كمية النقود المتداولة لعلاج العديد من الازمات الاقتصادية وتحقيق مستوى معين من التوازن الاقتصادي، ففي أوقات الكساد والركود تعمل السلطة النقدية على زيادة حجم المعروض النقدي لتحقيق الانتعاش الاقتصادي، أما في حالة التضخم تعمل على تخفيض حجم المعروض النقدي من خلال امتصاص فائض السيولة وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

7. حدد أثر التضخم على القدرة الشرائية للنقود؟ (1,5 نقطة)

- تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى فقدان النقود لجزء من قيمتها الشرائية بما ينعكس على اضعاف ثقة الأفراد بوحدة النقد بما يؤدي بالأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر، وتفقد بذلك النقود وظيفتها الأساسية كمخزن للقيمة وبالتالي الاضعاف من حجم الادخار المحلي.

8. يتكون المجمع النقدي الثالث من العناصر التالية: (1,5 نقطة)

بالإضافة إلى عناصر المجمع النقدي الثاني M 2 فإنه يضم كل من: الودائع الادخارية والودائع لأجل الموجودة لدى المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية+ كل أشكال التوظيفات النقدية بالعملات الأجنبية الموجودة لدى المقيمين.

9. تؤدي عمليات التصدير إلى زيادة حجم العرض النقدي؛ وضح كيف ذلك؟ (1,5 نقاط)

تؤدي عمليات التصدير إلى دخول الأموال بالعملة الصعبة، وبما أن العملات الصعبة لا يمكن تداولها في الاقتصاد المحلي فإن البنك المركزي يحتفظ بها في شكل احتياطي من العملات الصعبة على أن يقوم بإصدار ما يقابل ذلك بالعملة المحلية، بالتالي فإن الصادرات تزيد من حجم الكتلة النقدية.

10. أذكر ثلاث أسباب أدت إلى انهيار نظام الذهب؟ (1,5 نقطة)

- قصور كميات الذهب المتوفرة لدى الدول بسبب التوسع في حجم الانفاق العام؛
- عدم التكافؤ في توزيع الاحتياطات الذهبية بين دول العالم؛
- التوسع الكبير في حجم الإصدار النقدي على مستوى الدول دون أن يقابله قدر مناسب من الاحتياطات الذهبية.

11. وضح كيف تؤثر القروض المقدمة للخبزنة العمومية على حجم الكتلة النقدية: (1,5 نقطة)

تقوم الخبزنة العمومية بتسيير ميزانية الدولة وهي في كثير من الأحيان لا تتوصل إلى تغطية النفقات العامة بالإيرادات العادية، بالتالي هي تلجأ للبنك المركزي لمنحها التمويل اللازم لتغطية هذا العجز على أن تقدم الخبزنة في مقابل ذلك سندات الخبزنة العمومية، على أن يقوم البنك المركزي بتقديم النقود القانونية وهو ما يزيد بالضرورة من حجم الكتلة النقدية، كما يمكن للخبزنة العمومية أن تلجأ أيضاً للبنوك التجارية وحتى الوحدات الاقتصادية (افراد؛ مؤسسات).

12. تحدث بشي من الاختصار عن مدى توفر الشروط العامة استهداف التضخم في الجزائر (2,5 نقطة)

- تحدد المتطلبات العامة إمكانية تطبيق استراتيجية استهداف التضخم من عدمه، فهي جملة من المعايير التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى يمكن تصنيفها ضمن الدول التي تتبنى استراتيجية استهداف التضخم، والتي تتمثل في:
- ❖ **الإعلان الصريح والعام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم:** عمدت السلطة النقدية في الجزائر ممثلة في مجلس النقد والقرض ابتداء من العام 2010 إلى الإعلان الصريح عن معدل التضخم المستهدف والذي حدد بمعدل 4% مع السماح بمجال للتقلب في حدود $\pm 1\%$.
- ❖ **التزام مؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأول والوحيد للسياسة النقدية:** وعلى الرغم من أن هدف استقرار الأسعار يعتبر هدف أولي للسياسة النقدية في الجزائر، إلا أنه لا يعتبر هدف وحيد لها نظراً لوجود أهداف كمية أخرى تسعى السلطة النقدية لتحقيقها.
- ❖ **أن تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم المحلي:** ففي إطار السعي للمتابعة الصارمة لمعدلات التضخم، قام بنك الجزائر بإعداد بناء نموذج للتنبؤ على المدى القصير بالتضخم.
- ❖ **زيادة شفافية السياسة النقدية ومصداقيتها:** لقد شرع بنك الجزائر منذ العام 2008 سعياً منه لتحقيق عنصر الشفافية والمصداقية بتقديم ونشر تقارير دورية عن الوضعية النقدية والمالية في الجزائر عبر موقعه الإلكتروني.
- ❖ **اخضاع البنك المركزي للمساءلة أكثر في إنجاز هدف التضخم:** في الجزائر لا يخضع بنك الجزائر للمساءلة نظراً لعدم وجود هيئة مستقلة تقوم بمساءلته حول مدى تحقق الأهداف التي سطرها وأعلن عنها مسبقاً، وذلك على الرغم من المساءلة التي يقوم بها البرلمان إلا أنها تبقى ضعيفة الفعالية.